

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

النقابة الوطنية للقضاة

الجزائر في 2020/04/25



بيان

تشرف النقابة الوطنية للقضاة، بأن تتوجه للرأي العام الوطني بهذا الخطاب من أجل عرض آخر المستجدات التي شهدتها ساحة القضاء في بلادنا، وإبداء رأيها من تعديلات قانون العقوبات، وفقا لما يلي:

أولا- تتأسف النقابة الوطنية للقضاة بعد أن بلغ إلى علمها خبر إيداع الزميل وكيل الجمهورية المساعد لدى محكمة عين مليلة من طرف قاضي التحقيق بمحكمة عين البيضاء يوم 23 من شهر أفريل الجاري، تبعا لطلب إضافي من النيابة يتضمن تهمة جديدة مع التماس إصدار أمر إيداع ضده، وللعلم فإن الزميل كان قد تم الإفراج عنه سابقا من طرف غرفة الاتهام بمجلس قضاء أم البواقي يوم 14 أفريل 2020، وهي نفس الطريقة التي تم انتهاجها في ملف الزميل وكيل الجمهورية المساعد لدى محكمة تيارت، ما يؤكد تحامل الوزير الحالي على القضاة من خلال توظيف المتابعات ضدّهم والإصرار على حبسهم لأسباب انتقامية مرتبطة بموقفهم من الاحتجاج الذي دعت إليه النقابة يوم 26 أكتوبر 2019، وفي نفس السياق يجدر التنويه، أنه وفور إفراج غرفة الاتهام بمجلس قضاء أم البواقي على الزميل، تم تنحية رئيستها وتغيير تشكيلتها وتحويلهم إلى غرف أخرى، وترى النقابة في هذه الممارسات المفضوحة والبالية التي ما فتئت تتكرر في عهدة الوزير الحالي، ضغطا وتضييقا على عمل القضاة، وخرقا للمادة 166 من الدستور التي تؤكد على أن القاضي محمي من كل أشكال الضغوط والتدخلات، وكذا المادة 165 التي تنص على أن القاضي لا يخضع إلا للقانون.

ثانيا- في إطار متابعة قضية الزميل وكيل الجمهورية المساعد لدى محكمة تيارت، الذي تم إيداعه الحبس المؤقت من طرف قاضي التحقيق بمحكمة فرندة مجلس قضاء تيارت يوم 24 مارس 2020، تعلن النقابة أنها مارست بواسطة الدفاع حقها في تصحيح الأخبار المغلوطة التي أذاعتها وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة حوله بما يمس سمعته وكرامته خرقا لقرينة البراءة، إلا أن حق الرد وللأسف الشديد قد قوبل بالرفض من طرف المؤسسة العمومية للتلفزيون بذريعة أن مصدر الخبر

موثوق، وعليه ستكون النقابة مضطرة لرفع دعوى استعجاليه من أجل إلزامها ببث ونشر التصحيح عملا بمقتضيات المادة 108 من قانون الإعلام، من جهة أخرى، تعلم النقابة أن الزميل قد دخل في إضراب عن الطعام للمرة الثانية تعبيرا عن احتجاجه على الظلم الذي تعرض له، وتجدد النقابة تضامنها المطلق معه ومع عائلته.

ثالثا- تتعجب النقابة الوطنية للقضاة على غرار باقي أهل الاختصاص، عن سبب عدم إشراكها من طرف مصالح وزارة العدل في إعداد مشروع تعديل قانون العقوبات وانفرادها بذلك، ما نتج عنه اعتماد صياغة ركيكة ومطاطة في بعض مواده، في تعد فاضح على مبدأ الشرعية الجنائية، الذي يقتضي ضرورة تحديد الأفعال المجرمة بصفة دقيقة، صونا للحريات والحقوق الأساسية للأفراد.

رابعا- تستنكر النقابة الحملة غير المسبوقة التي طالت شرف واعتبار رئيس النقابة وبعض الزميلات والزملاء المتضامنين معها بهتانا وزورا، ما يؤكد أن النقابة الوطنية للقضاة أصبحت ومنذ تجديد هياكلها يوم 27 أفريل 2019 تزج بعض الجهات المناوئة لاستقلالية القضاء.

خامسا- تلقت النقابة الوطنية للقضاة باهتمام بالغ وبكثير من الارتياح، تقدير وشكر السيد رئيس الجمهورية للقضاة على ما يقومون به من جهود لإصدار أحكام عادلة وواقية للأمة من الظلم والفساد، وتتمن هذه الانتفاة الطيبة منه، والتي ترى فيها بادرة خير للقطاع، وبداية الاستجابة لندائها له في بيانها المؤرخ في 27 مارس 2020.

وفي الأخير، تدعو النقابة السيد رئيس الجمهورية رئيس المجلس الأعلى للقضاء إلى تجسيد اهتمامه بشخص القاضي، من خلال اتخاذ تدابير مستعجلة بهدف حمايته من جميع التعسفات والضغوطات والتدخلات التي قد تضر بأداء مهامه وتمس نزاهة أحكامه، وتحييد قوى الشر والاستبداد التي سعت إلى توظيف القضاء بشكل بشع ضد مصلحة الوطن والمواطن، ولعل أن ما حدث مؤخرا من ظلم وتعسف ممنهج ضد خيرة أبناء هذا القطاع يدخل في هذا المخطط.

عاشت الجزائر حرة مستقلة، والمجد والخلود لشهادتنا الأبرار.

عن المكتب التنفيذي للنقابة الوطنية للقضاة

العضو المكلف بالإعلام

